

شؤون فلسطينية

فيمتد النزاع إلى قوى وأطراف أخرى، ويحترق بناره أبناء الشعب الفلسطيني وتتأذى القوى المقاومة.

في مثل حالات الصراع الحاصل في غزة من المهم إطلاق مبادرات داخلية تقوم على التالي:

١. تحريم استخدام السلاح في معالجة المشاكل الداخلية.

٢. المسارعة إلى محاربة الفساد بكافة أشكاله.

٣. التحذير من مخاطر استمرار التصارع على القضية الفلسطينية وأمن المجتمع.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن حل المشاكل في الساحة الفلسطينية لا يكون عبر استخدام العنف بل عبر الحوار

والمعالجة الهادئة والاستماع إلى العقل وتغليب مصالح المجتمع والقضية على مصالح الفئات والمجموعات

الصغيرة، حيث لن يكون المستفيد من أي تصارع إلا العدو الإسرائيلي.

المجتمع الفلسطيني بعد المصادمات الأمنية في غزة صار أمام واقعين: خلافات واشتباكات داخل السلطة

وحركة فتح، ومواجهات مع الاحتلال في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية ومواصلة العدوان على قطاع غزة

ومحاصرة بيت حانون. وما من شك في أن الأحداث الداخلية طغت على الاعتداءات الإسرائيلية، وهذا مؤشر

رؤية إلى أي مدى يمكن أن يستفيد العدو من التصارع الداخلي سياسياً وأمنياً. ■

أعمال مشوهة للنضال الفلسطيني ولصورة المجتمع الفلسطيني، ولا نكون سذجاً إذا قلنا إن هذه الأعمال يراد

من بين مراميها: قلب الأوضاع الأمنية في قطاع غزة وضرب الاستقرار وإخافة الناس وترهيب المجتمع وتلطيخ

سمعة السلاح، ليصل المجتمع الفلسطيني إلى حالة يطالب فيها بجمع الأسلحة والنفور من كل أشكال

العسكرة، والتقرّز من كل المسلحين. وبعد ذلك يسهل مخطط جمع الأسلحة واعتقال الخارجين عن القانون.

ولا بأس من أن تبدأ الحملة ضد أبناء فتح أنفسهم بدعم خارجي وإقليمي كي تصل الحملة إلى عناصر المقاومة

وأصحاب السلاح النظيف.

ولا ننسى أن أسلوب تشويه السلاح استخدم في جنوب لبنان طوال سنوات من ممارسات بعض (المقاتلين)

الفلسطينيين مما سهّل الطريق شعبياً أمام الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢.

ما هو الحل؟

من الصعب إيجاد حل جذري للتوتر الأمني الحاصل في قطاع غزة، بسبب أن الصراع أصبح مستقلاً بين أبناء

السلطة وبسبب تشعب وتعدد منطلقات الخلافات، ودخول أكثر من طرف وعامل على الصراع. لكن ذلك لا يمنع من

وجوب محاصرة هذا التوتر وعزله حتى لا يتماهى الفاعلون ولا يتسع الصراع ليشمل مجموعات أخرى،

وإصابتها بالكثير من التخبط والشلل المالي والإداري فوق ما لحق بها من دمار وخراب.

المفارقة أن إشعال التوتر الأمني في قطاع غزة بين أبناء سلطة وأوسلو جاء في وقت سياسي صعب أهم ما فيه التالي:

إصدار محكمة العدل في لاهاي قرارها بعدم قانونية الجدار الفاصل، ومناقشة الأمم المتحدة لقضية الجدار

وما يمكن أن يترتب على المنظمة الدولية من خطوات للتعامل مع القرار.

وبغض النظر عن صدقية مشروع شارون للانسحاب من قطاع غزة، وعن مساوئ المبادرة المصرية فإن حديثاً

فلسطينياً صار يحكى عن ضرورة التطلع لإدارة قطاع غزة بشكل يوفر المصلحة للشعب الفلسطيني ويحمي المجتمع

الفلسطيني من الاستهدافات والمشاريع الإسرائيلية ويبنى مجتمعاً يتماشى مع ما قدّمه الشعب الفلسطيني من

تضحيات طوال السنوات الماضية. وبدا أن إشعال التوتر بهذا الشكل في قطاع غزة يهدف إلى الإساءة للشعب

الفلسطيني وإلى تشويه صورة الانتفاضة وإلى الإضرار بقوى المقاومة. صحيح أن التوتر الأمني حصل بين أبناء

فتح وأن الإشكال حصل داخل السلطة، إلا أن أحداثاً مثل هذا النوع تسيء إلى كل المجتمع وبالأخص إلى مجتمع

المقاومة.

ولا ننسى الظن إذا قلنا إن عمليات الخطف وإطلاق الرصاص وإحراق المراكز وخطف المواطنين الفرنسيين هي

مشعل: للخروج من الفتنة

دعا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الأستاذ خالد مشعل إلى معالجة المشاكل الداخلية محذراً من استمرار الفتنة. ووزعت حركة حماس بياناً عن الاتصال الهاتفى الذي أجراه مشعل بالسيد ياسر عرفات، وجاء فيه:

انطلاقاً من حرص حركة حماس على وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وبناءً على

التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بضعة أيام، فقد بادر الأخ المجاهد خالد مشعل

رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى الاتصال الهاتفى بالأخ ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية،

والأخ محمود عباس رئيس الوزراء السابق، حيث أكد لهما حالة القلق التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وكل

محبّيه والحادين عليه من الاحتكام إلى السلاح والقوة في معالجة المشكلات الداخلية، محذراً من خطورة

استمرار هذا النهج على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وقد دعا الأخ مشعل إلى ضرورة المعالجة الحكيمة للخروج من هذه الفتنة، والاحتكام إلى الحوار كوسيلة

لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتوجيه السلاح باتجاه العدو الصهيوني فقط. ■

صائب العاجز بدلاً منه، إضافة إلى تعيين ابن عمه موسى عرفات قائداً لقوات الأمن الوطني.

- رئيس وزراء السلطة الفلسطينية أحمد قريع يقدم استقالته، ويزعم أنها جاءت احتجاجاً على الفساد.

١٨-٧-٢٠٠٤:

- إصابة ١٨ فلسطينياً في اشتباكات مسلحة بين مسلحين من فتح والاستخبارات العسكرية في رفح.

- موسى عرفات يعلن أنه لن يستقيل من منصبه وأن من «عينني هو الذي يستطيع أن يقبلني».

- مسلحون يحرقون مقر قيادة جهاز الاستخبارات العسكرية، التابع لموسى عرفات، بمنطقة خان يونس.

- جمعة غالي، قائد البحرية الفلسطينية، يقدم استقالته احتجاجاً على تعيين موسى عرفات قائداً للأمن في غزة.

١٩-٧-٢٠٠٤:

ياسر عرفات يعيد تعيين اللواء عبد الرزاق المجايدة مديراً للأمن العام في غزة والصفة.

٢٠-٧-٢٠٠٤:

مسلحون يطلقون النار على وزير الإعلام السابق نبيل عمرو ويصيبونه في ساقه اليمنى. ■

مسلسل الأحداث

١٦-٧-٢٠٠٤:

مجموعة تطلق على نفسها اسم «كتائب شهداء جنين» تختطف قائد الشرطة الفلسطينية اللواء غازي الجبالي، وخالد أبو العلا، ممثل الأجهزة

الأمنية في لجنة الارتباط العسكرية المشتركة مع العدو الإسرائيلي، ثم تطلق سراحهما بعد تعهدات من

قيادة السلطة بعزل الجبالي من منصبه. في الوقت الذي كانت مجموعة أخرى تحتجز أربعة فرنسيين

جاؤوا متعاطفين مع الشعب الفلسطيني.

- مجلس الأمن الفلسطيني يعلن حالة الطوارئ في قطاع غزة.

- مدير المخابرات العامة أمين الهندي ومدير جهاز الأمن الوقائي رشيد أبو شباك يقدمان استقالتهما احتجاجاً على تردي الوضع الأمني في

الأراضي الفلسطينية.

١٧-٧-٢٠٠٤:

عرفات يصدر مرسوماً رئاسياً يوحد بموجبه أجهزة الأمن الفلسطينية في ثلاثة أجهزة فقط هي:

الشرطة والأمن العام والمخابرات. كما أجرى تعديلات في قياداتها كان أبرزها إقصاء الجبالي وتعيين اللواء